العامل النحوي والإعراب عند علماء العربية القدامى والمحدثين

موسى عمر محمد كرير

قسم اللغة العربية (لغويات)، كلية التربية العوينية، جامعة غريان، دولة ليبيا

mosa.krer@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرية العامل النحوي والإعراب، حيث تتمثل منهجية البحث في دراسة تعريف العامل وأقسامه وأهميته، والوقوف على آراء علماء العربية في العامل واختلافهم فيه من حيث القبول والرفض، حيث تمّ تقسيم البحث إلى مبحثين: المبحث الأول كان بعنوان العامل النحوي عند القدامى والمحدثين وهو يشمل تعريف العامل النحوي لغة واصطلاحًا، ونظرية العامل نشأتها وأهميتها، وأنواع العامل وأقسامه، والعامل النحوي عند القدامى، والعامل النحوي عند المحدثين، أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان الإعراب عند القدامى والمحدثين وهو يشمل تعريف الإعراب لغة واصطلاحًا، الإعراب وعلاقته بالمعنى، وظاهرة الإعراب عند القدامى والمحدثين، والمنهج المتبع في البحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة وأهمها: لقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص أبوابًا في العامل تثبت اهتمامه به، ويذهب إلى إعطاء العامل المعنوي قوة أكبر من العامل اللفظي، ويبين منفعة العامل للمتكلم، وأن المتكلم له خصوصيته في استعمال اللغة.

وقد اعتمدت في البحث على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: القرآن الكريم، والكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، القدامى، العامل النحوي، المحدثين.

Grmmatical and Syntactic Factors According to Ancient and Modern Arabic Scholars

Mosa Omar Mohmmad Krer

Department of Arabic Language (Linguistics), Faculty of Education, Gharyan University, Libya

Email : mosa.krer@gmail.com

Abstract:

This research aims to study the theory of the grammatical factor and syntax. The research methodology consists of studying the definition of the factor its divisions and importance and examining the opinions of Arabic scholars on the factor and their differences in terms of acceptance and rejecti0n. The research was divided into two section was entitled The Grammatical Factor According to Ancient and Modern Scholars. Lt includes the definition of the grammatical factor linguistically and technically the theory of the factor its origin and importance the types of factors and their divisions the grammatical factor according to modern scholars. The second section was entitled syntax According to Ancient and Modern Scholars. It includes the definition of syntax linguistically and technically syntax and its relationship to meaning the phenomenon of syntax according to ancient and modern scholars and the method followed in the research is the descriptive and analytical method The research reached asset of important results the most important of which are: Ibn Jinni in his book Al-Khasais devoted sections to the factor that prove his interest in it.

I relied in the research on a set of sources and references the most important of which are the holy Quran the book AL-Sibawayh AL-Khasais by Ibn Juti even AL-Radi's explanation of Ibn AL-Hajib's AL-Kafiyah and Ihya AL-Nahw by Ibrhim Mustafa.

Keywords: ancient syntax, grammatical factor, modern.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، وبعد:

إن موضوع العامل النحوي من أخطر موضوعات النحو وأكثرها دورانًا في مباحث النحاة، وقد كان العامل النحوي وليد التفكير في العلة، لأن تغير أواخر الكلمات بتغير مواضعها في التراكيب من الناحية الصوتية هو الذي لفت نظر العلماء ودفعهم إلى البحث عن سر هذا التغير وعن علته والمسبب له، ومن الطبيعي أن النحاة حينما لاحظوا ما يطرأ على الكلمة من تغير في أواخرها عند التوليف الكلامي، سألوا أنفسهم عن علة هذا التغير الذي أطلقوا عليه مصطلح الإعراب وعلته، فكانت نظرية العامل الموجب للعمل أي (الإعراب)، وقد تشعبت هذه النظرية واتسعت فكانت كأنها هي محور الدرس النحوي وطغى موضوع الإعراب ذي الدلالة الخاصة المحددة بتغير الحركات ليكون عند النحاة هو النحو كله.

أما خطة البحث فيمكن تلخيصها في الآتي:

أولًا ـ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة العامل النحوي عند علماء العربية القدامى والمحدثين، والوقف على آرائهم المتعلقة به، وكذلك دراسة الإعراب وعلاقته بالمعنى من خلال آراء العلماء المؤيدين والمعارضين للعلامات الإعرابية، وكذلك زيادة فهم القواعد العربية وخاصة المتعلقة بالعامل النحوي والإعراب.

ثانيًا ـ تساؤلات البحث:

تتلخص تساؤلات البحث في الآتي:

س1 ـ ما هو العامل النحوي؟ وما أقسامه؟

س2 ـ ما موقف العلماء العربية القدامى والمحدثين من العامل النحوي؟

س3ـ ما هو الإعراب؟ وما علاقته بالمعنى؟ وما موقف علماء العربية من ظاهرة الإعراب؟

وكان عنوان البحث: **العامل النحوي والإعراب عند علماء العربية القدامى والمحدثين**، وتمّ تقسمه إلى مبحثين:

المبحث الأول ـ العامل النحوي عند القدامى والمحدثين:

أولًا ـ تعريف العامل النحوي لغة واصطلاحًا:

1 ـ تعريف العامل لغة: ما يقتضي أثرًا إعرابيًا في الكلام، ومنه ما هو معنوي كالابتداء، وقد وردت لغويًا بمعنى: عَمِلَ يعْمَلُ عمَلًا، وفاعلها عامل، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد وهو المهنة (ابن منظور، ص3107).

2 ـ تعريف العامل النحوي اصطلاحًا: اتجه العلماء في تعريفهم العامل النحوي إلى اتجاهين:

الأول: تعريفهم بذكر ما يُحدثه من أثر على المعمول دون الإشارة إلى المعنى، كقول الجرجاني: هو ما أوجب كون أخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب (الجرجاني: ص122).

وكقول الشيخ خالد الأزهري: العامل في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا (الجرجاني، ص73)، فهذا التعريف باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.

الثاني: تعريفه بذكر ما يُحدثه من أثرٍ لأجل المعنى، كقول الرضي الاستربادي: ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب (ابن الحاجب، 1993: ص64)، أي ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدةً أو فضلةً أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة (ابن الحاجب، 1993: ص65)، فالعامل مقوم والمعاني المقتضية هي الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية...، وهذا التعريف باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى.

ثانيًا ـ نظرية العامل نشأتها وأهميتها:

تُعدُّ نظرية العامل محور علم النّحو، حيث استقرّت في أذهان الدّارسين بعد الخليل الذي ثبّت أصول نظريّة العوامل، وتوسّع فيها، وأحكمها إحكامًا دقيقًا إلى أن استقرّت قاعدة ثابتة في الأذهان (المخزومي، ص276)، فقد ارتبط بروز نظريّة العامل بثلاثة أسباب رئيسة: وضع علوم النّحو؛ والأسباب التي حملت العلماء على وضعها؛ وصيانة لغة القرآن من العبث.

ويعدُّ تفشي اللحن السبب الوجيه الذي قاد الأمّة إلى التّفرغ لوضع قواعد تضبط لغتهم، بل يُعدُّ الباعث الأوّل على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النّحو وتصنيفها؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبّ على صوته أولو الغيرة على العربيّة والإسلام (الأفغاني: ص7).

أمّا ابتكار هذه النظريّة فكان من وحي البيئة العربيّة التي كان فيها الدارسون يهتمون بعلوم النّحو في حِلَق العلم التي يتلقّون فيها العلوم المتعددة، كالقرآن والتفسير والفقه والحديث وعلم الكلام...

إنّ تعليم القرآن، وتوجيه إعرابه، والبحث عن تعليلات مقنعة لطلاّب العلم نشأ عنها ما سمّاه الزّجاجيّ بالعلل التّعليميّة، وما عُرِف في أوائل العهد بنشأة النّحو باسم: العوامل والمعمولات (دمشقية، 1981: ص160).

ولنظريّة العامل عند علماء النّحو أهمّيّة بالغة، لما ينتج عنها من حركات إعرابيّة تغيّر في أواخر الكلمات، وتتغيّر المعاني في إثرها، حيث شكلت نظرية العامل في النحو العربي قديمًا وحديثا محورًا مهمًا في النحو العربي سواء أكان ذلك على صعيد القواعد النحوية أم كان على صعيد التبويب النحوي، وقد نالت حظًا كبيرًا في التفكير النحوي عند النحويين العرب القدماء، وكذا عند المحدثين، فقد كثر الحديث قديمًا وحديثًا حول قضية العامل، فقامت حولها دراسات تناولت النظرية وأساسها وأصولها وقواعدها ومشكلاتها وما خلفته من آثار ، كما تناولت تلك الدراسات موقف العلماء والنحاة منها قديمًا وحديثًا. أمَّا القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا، ورضوا بها تمام الرضى، ولم يخرج عليها إلا نحوي أندلسي واحد وهو ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة. وأما المحدثون فقد اصطخب جدلهم حولها بين مؤيد ومعارض، منكر لها ومتمرد عليها، بل حاولوا جاهدين هدم أُصولها، لكنهم بالمقابل لم يقدموا بدائل (بابكر، 2018: ص16)، فقد نادى المحدثون برفض نظرية العامل إلا أنهم لم يضعوا بديلًا لها يقوم بما قامت به نظرية العامل، ولعل هذا هو سبب عدم نجاح دعواهم، أضف لهذا السبب متانة وقوة تلك النظرية.

ثالثًا: أنواع العامل وأقسامه:

درجات العامل أقسام، فمنها العامل القوي، ومنها العامل الضعيف ومنها ما هو أصل، ومنها ما هو فرع، ومنها ما اختلف في تحديده، ومنها ما اختلف فيه هو نفسه فمثلا عامل الرفع في الفعل المضارع، قيل: هو معنوي على الصحيح، وذهب الكسائي

إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة، وعلى أنه معنوي اختلف فيه، فقيل :هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء، وقيل :هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقًا، وقال به جماعة من البصريين منهم الأخفش(العزري، 2017: ص171).

وتنقسم العوامل النحوية إلى لفظية ومعنوية:

أولًا ـ اللفظية وتنقسم إلى سماعية وقياسية:

أ ـ السماعية: وهي ما سمعت عن العرب، ولا يمكن القياس عليها، وهي واحد وتسعون عاملًا

1 ـ حروف تجر الاسم: من، إلى، في، اللام، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حنى، واو، تاء، باء القسم.

2 ـ حروف تنصب الاسم وترفع الخبر: أنّ، إنّ، كأنّ، ليث، لعل، لكن.

3ـ حرفان يرفعان الاسم المفرد وينصبان الخبر: لا، وما المشبهتان بليس.

4 ـ حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي: واو المعية، إلا، أي، هيا، أيا، همزة النداء.

5 ـ حروف تنصب الفعل المضارع: أن، لن، كي، إذن.

6 ـ حروف تجزم الفعل المضارع وهي: لم، لما، ألما، ألم، لا الناهية، لام الأمر.

7 ـ أسماء تجزم الأفعال عن معنى (إن) للشرط والجزاء وهي: من، أي، ما، متى، مهما، أينما، أن، حيثما، إذما.

8 ـ أسماء تنصب النكرة على التمييز وهي: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة، كم، كأين، كذا.

9 ـ كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها رافع وبعضها ناصب، فالرافعة هي: هيهات، شتان، سرعان، والناصبة هي: ويه، بله، ها، دونك، عليك، حيهل.

10 ـ أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي كان وأخواتها، والأفعال المقاربة وهي ترفع

اسمًا واحدًا: عسى، كاد، كرب، أوشك.

11 ـ أفعال المدح والذم ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعدها اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم وهي: نعم، بئس، ساء، حبذا.

12 ـ أفعال القلوب وهي: علمت، رأيت، وجدت، ظننت، حسبت، خلت، زعمت.

ب ـ العوامل اللفظية القياسية: وهي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها وهي: الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، المصدر، المضاف إلى الاسم التام.

ثانيًا ـ العوامل المعنوية: وهي اثنتان: العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع الرفع (الجرجاني، ص64).

إن العامل المعنوي له الأثر الكبير في العمل التركيبي؛ لأن المعنى هو الذي يؤدي إلى تشكل التراكيب، التي بدورها تكون حاكية عن المعنى المقصود، فالعامل المعنوي هو ما كان غير اللفظ الذي لا يظهر في الكلام، بل تدرك آثاره كالإعراب (الخطيب، 2006، ج2: ص21-23).

رابعًا ـ العامل النحوي عند القدامى:

1 ـ العامل النحوي عند سيبويه:

يُعدّ العامل النحوي من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي، وسيبويه من أوائل النحاة الذين تعرضوا للعامل النحوي، حيث جاء في كتابه: في باب مجاري أواخر الكلم في العربية والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفَرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل– وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب .وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة .وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع :الهمز، التاء، والياء، والنون .وذلك قولك :أفعل أنا وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن (سيبويه، ج1: ص13).

ويبين ذلك أنها (أي الأفعال المضارعة) ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز

ذلك، ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلامًا، إلا أنها ضارعت الفاعل

لاجتماعهما في المعنى. وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة (يعني الأسماء المبنية) المضارعة عندهم التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى.

وقد ورد العامل في أبواب كثيرة من كتاب سيبويه كقوله: باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول (سيبويه، ج1: ص34). وهناك أمثلة كثيرة لهذه الأبواب في الكتاب، ولنضرب مثالًا على معالجة سيبويه لنظرية العامل من خلال باب التعجب عند شرحه للمثال: ما أَحْسَنَ عبدَ الله!، يقول: زعم الخليل أنه بمنزلة قولك :شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به(سيبويه، ج1: ص37)، ثم

يمضي في شرح التعجب ويوضح قواعده وقوانينه حيث يقول :ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا. وبناؤه أبدأ من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ، وهذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو :لات وما. وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى، كما قالوا :أجْدَلُ فجعلوه اسما وإن كان من الجَدْلُ (سيبويه، ج1: ص37).

وربما كان مراد سيبويه من النص السابق أنه يعني أن فعل التعجب فعل جامد لا تأتي منه بصيغ أخرى إلا الصيغ المسموعة، لأن المراد منه هنا التعجب.

ويتضح منهج سيبويه في الكتاب من خلال حرصه الشديد على القواعد النحوية وكذلك حرصه الكبير على ضرورة موافقة النصوص للمعاني التي تدل عليها هذه النصوص، ودليل ذلك قوله في باب التنازع معللاً إعمال الفعل الثاني: وإنما كان الذي يليه أولى لقربه وجواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول في مثل قولك: ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيداً، قد وقع بزيد(سيبويه، ج1: ص74).

وعلى هذا الأساس يقوم بعض تبويب الكتاب على الاحتفاء بالعامل مع عدم إهمال صحة المعنى، ووجوب خضوع العامل لها، ولذا أصبح الكتاب هو القدوة الحسنة لكتب النحو العربي التي أتت من بعده.

2 ـ العامل النحوي عند ابن جني:

يبدو القول في أن ابن جني رفض فكرة العامل وانتقدها قول تنقصه الدقة، لقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص أبوابًا في العامل تثبت اهتمامه به، نحو قوله: باب في أن

العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليه، باب القول في الإعراب(ابن جني، 1418، ج1: ص46). يقول ابن جني: وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر، وعليه صحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظيٌّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح(ابن جني، 1418، ج1: ص111) .

من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وقال : فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله: لا لشيء غيره.

إن سياق الحديث في عبارة ابن جني لا تدل بتاتًا على رفضه لنظرية العامل، بل هدفه التفصيل في العوامل وبيان قوتها، وبيان منفعة العامل للمتكلم، وأن المتكلم له خصوصيته في استعمال اللغة. إن الجزم بنقد ابن جني لنظرية العامل ينقصه الدليل والحجة، بل على العكس تجد في خصائص ابن جني ما يثبت ولعه بالعامل والأخذ به فمثلًا قوله: اختار عمل الفعل الثاني؛ لأنه العامل الأقرب، وقوله: العامل غير مؤثر في المبني(ابن جني، 1418، ج1: ص132)، هذه وغيرها أدلة تثبت عكس الكلام المنسوب إليه. ولقد أفرد ابن جنّيّ لهذا الغرض بابًا خاصًّا ضمّنه خصائصه، وجعل عنوانه: الردّ على من اعتقد فساد عِلل النّحويّين لضَعفِه هو في نفسه عن إحكام العِلّة(ابن جني، 1418، ج1: ص184).

إن العامل عند ابن جني يجب أن لا يكون له حظ أكبر وأوسع إذا كان يدعو لإلغائه، ولا يضع له أبوابًا في كتابه، ويقوي العامل المعنوي على اللفظي ثم ينقض كلامه، ولا يمكن لابن جني أن يهمل قضية مثل إلغاء العامل في كتبه ومصنفاته الكثيرة الأخرى، أو يغفل ذهنه عنها إذا كان مقتنعًا به.

وليس من العدل والإنصاف أن نتّهم ابن جنّيّ بالتّناقض والتخبط بسبب عبارة قصيرة، فقد كان ابن جني مقتنعًا أنّ العامل المعنويّ في الأصل من أقوى العوامل، لكنّه لا يجد مناصًا من الإقرار بأنّ العامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنويّ، وذلك لضبط قواعد الكلام، وإلى ذلك أشار في موطنٍ آخر من كتابه فقال: فأقواهنّ: الدّلالة اللفظيّة، ثمّ تليها الصّناعيّة، ثمّ تليها المعنويّة (ابن جني، 1418، ج3: ص98).

إن كلام ابن جنّيّ السابق فهمه على حقيقته كلّ من درس علوم العربيّة بوعي وعمق، فها هو الرضيّ الأستراباذي؛ في شرحه على الكافية في النّحو؛ يشرح كلام ابن جنّيّ في العامل وحقيقته، ولكن على طريقته القائمة على الشّرح والتّحليل فيقول: المعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، والتّركيب شرط حصول موجِب الإعراب... ثمّ اعلم إنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها؛ لكنّه نُسبت إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُمّيَ عاملًا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسبب للمعنى المعَلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحدَ جزئي الكلام(الأستراباذي، 1993، مج1: ص41-52).

ولا يكتفي الرّضي بما قاله، لذا أضاف بعد ذلك خلاصة رأيه في العوامل قائلًا: فالموجد – كما ذكرنا – لهذه المعاني هو المتكلّم؛ والآلة: العلل، ومحلّها الاسم؛ وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم؛ لكنّ النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها – كما تقدّم – فلهذا سُميت الآلات عوامل(الأستراباذي، 1993، مج1، ص41-52).

وكانت السبب في وضع قواعد نحوية عامة.

3 - العامل النحوي عند ابن مضاء القرطبي:

لقد ثار ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل ودعا إلى إلغائها، وتخليص النحو منها، وهذه الدعوة بعيدًا عن كونها انعكاسًا لمذهبه الظاهري يمكن أن تفهم أنها دعوة لتيسير النحو العربي، ولقيت هذه الدعوة صداها في القرن العشرين من العلماء المحدثين والباحثين المعاصرين.

يقول ابن مضاء في كنابه الرد على النحاة: قصدي من هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، وينكر على سيبويه أنه جعل العامل محدث الإعراب ويقول: ذلك بيّن الفساد، ويقول: "وهذا قول المعتزلة " وأشار إلى أن قوله هو قول أهل الحق، وقال: أن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلًا وشرعًا ولا يقول به أحد من العقلاء والعوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل؛ لأنها لا تفعل بإرادة أو طبع، وقال: سائر العمل وهذه الأصوات من الله (القرطبي، 1947، ص86-87).

إن المدقق في كلام ابن مضاء السابق وخاصة في رده على سيبويه، فهو لم يبيّن ما السليم إذا كان كلام سيبويه فاسدًا، إن دعوة ابن مضاء اتجاه العامل جعلته يشن هجومًا غير مبرر على النحاة، فلم يقدم بديلًا لآراء النحاة - مثل ما زعم - الفاسدة، ولم يقدم تفسيرًا واضحًا لرفضه آراء النحاة.

لقد كانت آراء ابن مضاء بعيدة جدًا عن موضع كلام النحاة الأوائل، فهو يرى(القرطبي، 1947، ص86- - 87) أن :

1- العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

2 - العامل يجب أن يكون موجودًا حين عمله، وعمل العامل النحوي لا يظهر إلا بعد انعدام العامل وذهابه فقولك: إن زيدًا قائم، فزيد ظهر النصب عليه بعد انعدام إن والانتهاء من نطقها.

يبدو أن الأسباب التي دعت ابن مضاء إلى هذه الأقوال هو الخروج برأي جديد ومعارضة النحاة الأوائل، وسعى لهدم النظرية التي لم يفهمها منهم دون أن يشعر، ولم يقدم بديلًا لها، وكذلك التأثير العقدي عند ابن مضاء، فرفض النظرية لظاهريتها، وهذا احتمال كبير؛ لأنه نسب كل شيء إلى مشيئة الله.

خامسًا - العامل النحوي عند المحدثين:

1 - إبراهيم مصطفى:

يعدّ إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل؛ فهو يرى أنها أساس المشكلات في النحو إذ يقول: إن تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيح (مصطفى، 2014: ص114).

وتجدر الإشارة بأن إبراهيم مصطفى قد تأثر بابن مضاء القرطبي في رفض العامل(القرطبي، 1947: ص4)، فقال في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: ورأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام يتبدل بتبديل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث فلابد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر، لأنه لبس جرًا فيما يحدثه، وطلبوا لهذا

الأثر عاملًا مقتضيًا وعلة موجبة بحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها(مصطفى، 2014: ص33).

كما يذهب إبراهيم مصطفى إلى رفض أن تكون العلامة الإعرابية نتيجة لأي عامل سواء كان لفظيًا أو معنويًا، حيث يقول: على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكمًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره(مصطفى، 2014: ص33) .

وتتلخص محاولة إبراهيم مصطفى في إيجاد بديل لنظرية العامل في الآتي:

1 ـ جعل الضمة علمًا للإسناد ودليلًا على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويُتحدث عنها.

2 ـ جعل الكسرة علمًا للإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغيرها.

3- ليست الفتحة علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

4 ـ للإعراب الضمّة والكسرة فقط، وليستا بقيّةً من مقطعٍ ولا أثرًا لعاملٍ من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنىً في تأليف الجملة ونظم الكلام(.مصطفى، 2014: ص50)

إنّ محاولة إبراهيم مصطفى إلغاء العامل وربط الرّفع بالإسناد والجرّ بالإضافة والنّصب بالخفّة لم تقدّم تفسيرًا منطقيّاً لكثيرٍ من الظواهر النّحويّة، ولم ترق للحلول محلّ نظريّة العامل فهو لم يستطع أن يأتي بأدلّة مقنعة لإلغاء العامل النحوي.

2- تمام حسان:

ينطلق تمام حسّان في هذه النظرية من فكرة التّعليق، فيرى أنّ العلامة الإعرابيّة وحدها لا تكفي في تحديد معنى الباب النّحويّ الخاصّ، فلابدّ من ضمائمَ أخرى تشاركها ذلك، وهذه القرائن، إمّا معنويّة كالإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة، أو لفظيّة كالعلامة الإعرابيّة والرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والتّضامّ والأداة والتّنغيم(حسان، 1994: ص 191– 220).

ويؤكّد حسّان أنّ الكشف عن العلاقات السياقيّة هو الغاية من الإعراب، ففي المثال ضربَ زيدٌ عَمرًا جاءت ضَرَبَ على صيغة فَعَلَ وهي صيغة الماضي، وهي تندرج

تحت قسمٍ أكبر من أقسام الكلم يسمّى الفعل؛ ولذلك نقول في إعرابه أنّه فعلٌ ماضٍ، ثمّ نلاحظ في زيد ما يلي:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

- أنّه مرفوع قرينة (العلامة الإعرابيّة)

- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد قرينة (التّعليق).

- أنّه ينتمي إلى رتبة التّأخر قرينة (الرّتبة)

- أنّ تأخّره عن الفعل رتبةٌ (محفوظة).

- أنّ الفعل معه مبني للمعلوم.

- أن الفعل معه مسندٌ إلى المفرد الغائب، وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً قرينة (المطابقة)

وبسبب ما سبق نقرّر أنّ زيدٌ هو الفاعل، ثمّ نلاحظ على (زيد (ما يلي:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم قرينة الصّيغة

- أنّه منصوب قرينة العلامة الإعرابيّة.

- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل علاقةُ التعدية قرينة التّعليق.

- أنّ رتبته التأخّر عن الفعل والفاعل قرينة الرّتبة.

- أنّ هذه الرّتبة غير محفوظ قرينة الرّتبة.

وبسبب ما سبق نقرّر أنّ (عَمراً) مفعولٌ به(مصطفى، 2014: ص169).

فهو يرى أنّ الحركات الإعرابيّة من تأثير القيم الخلافيّة بين وظائف الكلمات في الجمل، واختلاف وظائفها في السّياق، فاختلاف الوظيفة هو السّبب في الرّفع والنّصب والجرّ، وأنّ القيم

الخلافيّة لا تعمل، وإنّما تُراعى، وهي فروقٌ سلبيّة لا عوامل إيجابيّة، ومعنى ذلك أنّ القيم الخلافيّة بين أبواب النّحو سبب في اختلاف حركات الإعراب، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدّى إلى رفع الأوّل ونصب الثاني (حسان، 1985: ص133).

إنّ التّعليق في نظره هو الفكرة المركزيّة في النّحو العربيّ، وفهمه على وجهه كافٍ وحدَه للقضاء على العمل النحويّ، فهو يحدد معاني الأبواب في السّياق ويفسر العلاقات بينها بواسطة القرائن على صورةٍ أكثر نفعاً في التّحليل اللّغويّ لهذه المعاني الوظيفيّة النّحويّة.

ويرى حسّان أنّ التّعليل في دراسة اللّغة كان مسؤولاً عن خلق نظريّة العامل، وأنّ العاملَ وكل ما أُثير حوله من ضجّةٍ لم يكن أكثرَ من مبالغةٍ أدّى إليها النّظر السطحيّ والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها(حسان، 1994: ص198).

وأهمّ ما نقد به القدماء(حسان، 1994، ص218-219) أنّ العاملَ النّحويّ لا يوضّح إلا قرينة واحدة لفظيّة هي قرينة الإعراب، واستدلّ بحجتين تبدوان تفريعاً على ما سمّاه تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد:

الأولى :أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثيرٍ من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الوحدات اللّغويّة، وقد عدد حسّان المواطن التي لا يتم الإعراب فيها بالحركة الإعرابيّة الظاهرة :الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثّقل أو لاشتغال المحلّ، والمحلّ الإعرابيّ للمَبنيّات، والمحلّ الإعرابيّ للجمل.

الثانية: لو افترضنا جدلاً أنّ كل الوحدات اللّغوية المعرَبة تظهر في لفظها الحركات الإعرابيّة لما تغلّبنا على ظاهرة تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد الذي يُفضي إلى اللّبس؛ لأن حركة الإعراب تدلّ على أكثر من بابٍ كما يدلّ على ذلك باب الرّفع أو النّصب أو الجرّ.

3 ـ مهدي المخزومي:

لقد أنكر مهدي المخزومي فكرة العامل النحوي كما فعل ابن مضاء القرطبي وإبراهيم مصطفى، ويرى أن الضمة علامة المسند والمسند إليه وتوابعه، والكسرة علامة المضاف إليه وتوابعه، والفتحة علامة لكون الكلمة ليست بمسند، ولا بمضاف إليه.

فقد دعا إلى إلغاء القياس النحوي والعلّل والعامل النحوي، وما نتج عنه من أبواب، كباب التنازع والاشتغال والإعراب التقديري والمحلّي، وإلغاء العامل من بين أهم أساسيات التيسير النحوي عنده، ورفض المعيارية (المخزومي، 1986: ص4-18).

وقام بتقسيم الكلمات من حيث إعرابها وبناؤها إلى المعرب والذي يعد طائفة من الأسماء، والمبني هو جميع الأدوات، والأفعال، كما قام بتقديم تفسير لتغير الحركات للفعل المضارع على غرار اختلاف دلالته على الزمن، فإذا سبقته أدوات دالة على الاستقبال أو الحاضر أدوات نصب المضارع نصب، وإذا سبقه (لم، ولمّا) دلّ الزمن الماضي، ومن الأفعال المبنية الأفعال الخمسة، فالنون التي تلحق بها في حالة الرفع هي وسيلة للحفاظ على التثنية والتأنيث والجمع، أما حذفها في حالة الجزم فتنتفي فائدة النون، وعمل حالة النصب على الجزم(المخزومي، 1986: ص137).

إن أبرز ما أخذه مهدي المخزومي على النحاة مأخذان اثنان، يفضي أحدهما إلى الآخر:

أولهما هيمنة الفكر الفلسفي على تفكيرهم، وقد تجلت معالم ذلك باستبداد نظرية العامل والحرص على التعليل بجل جهودهم في دراسة اللغة، مما حـــــرفهم - وهذا هو المأخذ الثاني - عن دراسة الموضوعات الأساسية التي يُنتَظرُ من النحوي أن يشغل نفسه بها، وفي مقدمة ذلك الحرص على كل ما من شأنه تيسير القاعدة المحيطة بالواقع اللغوي، والتي تعين متعلم اللغة على التفكير في المعاني والأفكار والتعبير عنها(المخزومي، 1986: ص15-16).

إنَّ الرعيل الأول من النحاة قد طال بحثهم في لغة العرب، وكانوا قريبي العهد من الأعراب، أضف إلى ذلك أنَّ هذه النظرية متينة قد تعاقب عليها مئات العلماء تنقيحًا وتهذيبًا، فلا يصح أنْ تُلغى لطائفةٍ من الملاحظات أو بعض المآخذ، فمن الأولى أنْ يُشغل بتنقيحها وتهذيبها على الوجه الصحيح بدلاً عن هدمها، وإلا فليأتِ من أراد هدمها بالبديل الكافي ليحل محلَّ ما أبطل.

المبحث الثاني ـ الإعراب عند القدامى والمحدثين:

أولًا ـ تعريف الإعراب لغة واصطلاحًا:

1 ـ تعريف الإعراب لغة: هو الإبانة والإفصاح، يقال: أعرب الرجل، أي: بيّن وأفصح، وأعرب بحجته، أي: أفصح بها، ومنه إعراب الحروف وهو تبيان حركاتها وسكونها، والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ (ابن سيده، 1421، ج2: ص126).

2 ـ الإعراب في الاصطلاح: فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، يقول ابن هشام: الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (ابن هشام، 2009: ص58).

والإعراب ينقسم على أربعة أضرب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فللأسماء: الرفع والنصب والجر، ولا جزم فيها، وللأفعال: الرفع والنصب والجزم، ولا جر فيها، ولما كان الإعراب أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل، فالاختلاف على ضربين(الجرجاني، 1432: ص133):

الضرب الأول: اختلاف الحركات، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد.

الضرب الثاني: اختلاف الحروف، نحو: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، فهذا الاختلاف من أجل العوامل المختلفة الداخلة على الاسم، وتلك العوامل هي: جاءني، ورأيت، والباء، فكل واحد منها يقتضي في الاسم معنى غير ما يقتضيه الآخران، لذا فالإعراب إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني المختلفة.

ثانيًا ـ الإعراب وعلاقته بالمعنى:

إن للإعراب أثرًا في تأدية المعنى وكشفه، وإزالة اللبس والغموض، كما أن للإعراب ميزة كبيرة تتمثل فى إعطاء الكلمة حرية فى التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن تفقد الكلمة وظيفتها. وهذه الميزة تميزت بها اللغة العربية على غيرها من اللغات؛ لأنها لغة معربة بينما اللغات غير المعربة تلتزم الكلمة فيها رتبة واحدة وبذلك تفقد قسطا كبيراً من المرونة التي يمكن أن يتيحها لها وجود الإعراب.

يقول الأنباري: الإعراب إنما دخل الكلام فى أصل المعنى وإزالة اللبس(الأنباري، ج1: ص20) ،لأن استيضاح المعنى ودلالة الجملة عليه لا تتم إلاّ عن طريقه, وإذا كان علم الدلالة قد أصبح علمًا مستقلًا له خواصه وأسسه فإن الإعراب يبقى الأساس الأول له, لأنّ الحركة الإعرابية – فى حالات- لها دور لا يقلّ فى أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة فى الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة(عمايرة، 1984: ص160) .

إنّ الإعراب وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه، يراد بها الإفصاح عما يقصد إليه المتكلم, وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدّقة فى البيان؛ لأنّ تركيب الألفاظ فى حد ذاته يكون فى أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى, وإيضاحًا مغنيًا لمضمون الكلام وقصد المتكلم.

قال أبو بكر الزبيدي: ولم تزل العرب تنطق على سجيَّتها فى صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد فى اللغة والعربية، واستبان منه فى الإعراب الذي هو حَلْيها، والموضِّح لمعانيها(الزبيدي، 1973: ص11).

وجاء عن الزجاجي قوله: إن الأسماء لما كانت تعتروها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها, ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني, جُعلت حركات الإعراب فى

تنياها تنبئ عن هذه المعاني(الزجاجي، 1979، ص69) ، فكان الإعراب رمزاً صوتيًا يؤدي إلى غاية معنوية يريدها ويبغيها المتكلم, ويركن إليه فى التعبير عن أغراض فى الكلام ما كان لها أن تظهر لولاه.

فالأصل فى الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني، فإنه إذا كانت الجملة غفلا من الإعراب احتملت معان عدّة, فإن أعربت تعينّ معناها، ويدلك على ذلك إنك لو قلت: ما أحسنَ زيدًا لكنت متعجباً, ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ, لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن, فلو لم تعرب فى هذه المواضع لالتبس.

قال تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)(سورة التوبة، الآية:3). لو قرئت ورسوله بكسر اللام أي بعطف رسوله على المشركين لفسد المعنى تمامًا، فيكون المعنى الفاسد أن الله برىء من المشركين وبرىء من رسوله كذلك.

وسبب ذلك الفساد هو الضبط غير الصحيح، فالضبط الصحيح هو: ورسولُه بضم اللام على ابتداء بعد الاستئناف فيكون المعنى الصحيح " أن الله برىء من المشركين ورسولُه برىء من المشركين كذلك"(أبو حيان، 1993، ج5: ص397).

ثالثًا ـ ظاهرة الإعراب عند القدامى والمحدثين:

لقد انقسم العلماء تجاه هذه القضية إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أصحابه أنّ للعلامات الإعرابية دورًا في الوقوف على الدّلالة (المعنى)، وأنّه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التمييز بين المعاني كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما، وهو موقف الكثير من علماء العربية القدامى، فقد ذهب ابن قتيبة إلى أن الله عَزّ وجَلّ امتن على العربية بأن جعل الإعراب فيها زينة، وحلية، وأداة فارقة

بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل، والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب (ابن قتيبة، 1973: ص14).

ويجيب الزَجّاجي عن السؤال: لِم دخل الإعراب في الكلام ؟ بقوله : إنّ الأسماء لمّا كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها، وأبنتيها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني(الزجاجي، 1979، ص69).

ذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه ابن قتيبة، والزجاجي من أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وكذلك ابن فارس يرى أنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة، وفيه تميّز المعاني، ويُوقف على أغراض المتكلمين (ابن فارس، 1977: ص309).

وهذا ما يؤكده عبد القاهر الجرجاني وهو يتحدث عن النحو :إذ يقول: إنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حَتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها , وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام، ورجحانه حَتّى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حَتّى يرجع إلَيه ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه(الجرجاني، 1992: ص28).

ومن المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أن للحركات الإعرابية دلالة على المعنى فكما أن الحركات البنائية تؤدى إلى اختلاف المعنى كذلك الحركات الإعرابية، ولكنه يحدد لكل حركة معنى معينًا تدل عليه، لأنَّه يدعى أن النحاة العرب جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرًا في تصوير مفهوم (مصطفى، 2014: ص41).

فبهذا المفهوم لا ينكر إبراهيم مصطفى أن أواخر الكلمات المعربة تختلف في اللغة العربية باختلاف المعنى، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من معنى مفهوم إلى لفظ محدود يقيد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية لأن هذا التقييد يراه أفسد على النحاة ترتيبهم وتأليفهم.

ويرى مهدي المخزومي أن الحركات الإعرابية لها دلالة على المعاني المتصورة في الذهن فقال: ليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية، وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم

مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندًا إليه أو خارجًا عن نطاق الإسناد والإضافة (المخزومي، 1986: ص68).

الفريق الثاني: ويرى أصحابه أنّ الحركات الإعرابية لا تبين عن المعاني، ولا صلة لها بها، ويمثل هذا الاتجاه من القدماء وينفرد به قطرب محمد بن المستنير الذي ذَهب إلى أنّ الحركات

الإعرابية وجدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض، وحجته في ذلك أنّ الوقوف على كل كلمة بالتسكين يؤدّي إلى البطء في الكلام، حيث يقول :وإنّما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل(الزجاجي، 1979: ص70). فهو يرى أنَّ الحركات الإعرابية جيء بها للتخلص من التقاء السا كنين عند اتصال الكلام، ومن ثم السرعة في الكلام، وليس لها أثر في المعنى.

وقد تبنى من المحدثين رأي قطرب إبراهيم أنيس الذي ذهب إلى أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول، بقوله: لم تكن الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، وأكّد أنيس في موضع آخر أن الحركات الإعرابية وجدت في الكلام لضرورة صوتية تمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض (أنيس، 1966: ص220).

فهو يرى أن الحركات الإعرابية ليست دالة على الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، وإنما الحركات هذه لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها ببعض، وللتخلص من التقاء الساكنين عند وصل الكلام.

أما اختلاف الحركات فهو يخضع عنده لعاملين (أنيس، 1966: ص220):

الأول: إيثار بعض الحروف لحركة معينة دون غيرها.

الثاني: الذهاب إلى تجانس الحركات المتجاورة.

ويبدو أنّ قطرب وإبراهيم أنيس لم يوفقا في الحصول على غايتهما في هدم ظاهرة الإعراب.

الخاتمة:

1 ـ تعد فكرة العامل التي سار عليها النحاة في دراستهم النحوية السبب الأول لظهور نظرية العامل، حيث حاول النحاة إيجاد تعليلات منطقية لتغير الحركات الإعرابية في الكلام العربي، فهداهم تفكيرهم إلى هذه النظرية.

2 ـ لقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص أبوابًا في العامل تثبت اهتمامه به، ويذهب إلى إعطاء العامل المعنوي قوة أكبر من العامل اللفظي، ويبين منفعة العامل للمتكلم، وأن المتكلم له خصوصيته في استعمال اللغة.

3 ـ يعد ابن مضاء القرطبي أول من انتقد نظرية العامل، ودعا إلى إلغائها وحاول الخروج عليها، والانفكاك منها، وكانت آراؤه في هذا المجال لم تصل إلى درجة النضج والاكتمال.

4 ـ يعدّ إبراهيم مصطفي أول من دعا إلى إلغاء العامل النحوي من المحدثين، وقد تبعه في ذلك تمام حسان ومهدي المخزومي دون أن يقدموا بدائل كافية لنظرية العامل.

5 ـ إن للإعراب أثرًا في تأدية المعنى وكشفه، وإزالة اللبس والغموض، وله ميزة كبيرة تتمثل في إعطاء الكلمة حرية فى التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن تفقد الكلمة وظيفتها، وهذه الميزة تميزت بها اللغة العربية على غيرها من اللغات.

6 ـ الإعراب يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية، ويز يل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة العربية، ولولا الإعراب لآل الأمر إلى اللبس في الكلام أو جمود العربية في تراكيبها.

7 ـ ذهب قطرب محمد بن المستنير إلى أنّ الحركات الإعرابية لا تبين عن المعاني، ولا صلة لها بها، وأنّ الحركات الإعرابية وجدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض، وقد تبعه في ذلك إبراهيم أنيس.

مصادر البحث:

أولًا ـ القرآن الكريم بالرّسم العثماني رواية قالون عن نافع، دار المعرفة، ط 9، سورية ـ دمشق، 1429هـ .

ثانيًا ـ الكتب:

1 ـ إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

2 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

3 ـ الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

4 ـ تأويل مشكل القرآن: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1973م.

5 ـ تجديد النحو العربي: عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت ـ لبنان، 1981م.

6 ـ التعريفات: للجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

7 ـ تفسير البحر المحيط: لمحمد بم يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1993م.

8 ـ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبدالحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 1418هـ

9 ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992م.

10ـ الرد على النحاة: لابـن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1947م.

11 ـ شرح الجمل في النحو: أبوبكر عبدالقاهر محمد الجرجاني النحوي، تحقيق ودراسة: خليل عبدالقادر عيسى، الدار العثمانية، عمان، ط10، 1432هـ.

12 ـ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، تحقيق: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993م.

13 ـ شرح شذور الذهب في معرفة لكلام العرب: أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.

14 ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة البابلي الحلبي، القاهرة، 1977م.

15 ـ ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006 م.

16 ـ طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1973م.

17 ـ العوامل المائة النحوية في أصول العربية: للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط 2.

18 ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط2، 1986م.

19 ـ في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، ط2، 1986م.

20 ـ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة ـ المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م.

21 ـ الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3.

22 ـ لسان العرب: لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة.

23 ـ اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، 1994م.

24 ـ المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

25 ـ مدرسة الكوفة: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط 3.

26 ـ من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

27 ـ مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، 1985م.

ثالثًا ـ الدوريات :

1 ـ نظرية العامل بين العلماء القدامى والمحدثين: عيسى العزري، مجلة جامعة الحسيبة بن بو علي الشلف، العدد: 11، 2017م.

2 ـ نظرية العامل في النحو العربي: محمد الطيب البشير بابكر، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد: 5، 2018م.